

التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة

(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

م. م. حسنين كاظم عوجه / جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

تاريخ استلام البحث: 2015/8/16 تاريخ قبول النشر: 2016/1/4

ملخص البحث

هدف البحث الى قياس حجم ممارسات التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية الخاصة، والوقوف على أداء المصارف من خلال تقييم ادائها باستعمال مقياس Tobin's Q ، حيث كان مجتمع البحث هو المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ ثلاثة وعشرون مصرفاً خلال سلسلة زمنية تمتد من عام 2010 الى عام 2014، وكانت عينة البحث أربعة عشر مصرفاً أي ما يقارب 60% من مجتمع البحث، وكما ظهرت النتائج وجود تباين بين المصارف عينة البحث في ممارسات التحفظ المحاسبي استناداً لمقياس القيمة الدفترية الى القيمة السوقية، إذ اشارت النتائج الى ممارسة بعض المصارف للتحفظ المحاسبي في الوقت الذي لم يكن للبعض الاخر ممارسات لسياسات متحفظة بدرجة كافية، ويوصي الباحث بأن على المصارف التي تتبع ممارسات متحفظة عدم التخلي عن تطبيق تلك الممارسات مع السعي لتحقيق موازنة بين ارتفاع القيمة السوقية والقيمة الدفترية، إذ ان ارتفاع القيمة السوقية يعني تقييم أداء المصرف بشكل إيجابي ويعكس كفاءة أداء، اما ارتفاع القيمة الدفترية فيعني زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي مما يتطلب التطبيق بما يوفر معلومات اكثر ملاءمة لاتخاذ القرار ويزيد من قيمة المصرف.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، تقييم الاداء

The Accounting Reservation and its Impact in Evaluating The Iraqi Private Banks Performance (An Applied Study on a Sample of The Iraqi Banks listed in Iraq Stock Exchange Amounting)

Abstract:

The research aims to measure the size of the accounting reservation in the Iraqi private banks, practices, and concentration on the performance of banks through their performance is evaluated using the Tobin measure's Q, where the research community Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange amounting to twenty-three banks during the time series stretching from 2010 to in 2014, the research sample was fourteen banks or approximately 60% of the research community, and the results also showed a discrepancy between the banks and the research sample in the accounting reservation practices based on the measure of book value to market value, where the results indicated the practice of some banks to keep the accounting in time who did not have some of the other practices of the policies of conservative enough, and the researcher recommends the banks that follow conservative practices not to abandon the application of those practices while striving to achieve a balance between high market value and the book value, as the rising market value means the Bank's performance evaluation in a positive and reflects the efficiency of the performance, either high book value increase means the accounting practices of the reservation, which requires the application so as to provide more appropriate information for decision-making and increases the value of the bank.

المقدمة

يتمسك المحاسبون حتى يومنا هذا بأحد أهم الممارسات المحاسبية التي لاقى تطبيقها اهتماماً خاصاً من قبل مدققي الحسابات الخارجيين وأطراف أخرى ذات العلاقة ، ويُعد التحفظ مفهوماً مثيراً

للجدل منذ بداية القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة له إلا أنه يلعب دوراً مهماً في التطبيقات المحاسبية، إذ يفرض على المحاسبين الاحتياط للخسائر المتوقعة والحذر منها وعدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة كما يفرض عليهم الإفصاح عن معلومات الأصول والإيرادات بالقيم الدنيا والمصاريف والالتزامات بالقيم العليا في حالات عدم التأكد، ولا بد من أن يكون هناك ترابط بين معلومات الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات في تقييم الأداء لذلك ظهرت مقاييس عدة لتقييم الأداء التي تساهم في ترشيد قرارات المستثمرين والمقرضين، والوقوف على ما يمكن أن تؤديه ممارسات التحفظ المحاسبي من دور في تعزيز جودة القوائم المالية وبالتالي أداة مهمة في تقييم أداء الشركات وزيادة مستوى الثقة في المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم والتقليل من تقلبات الأرباح، لينعكس إيجابياً على عملية اتخاذ القرارات وترشيدها لذا ركز هذا البحث على تلك الجوانب من خلال محاوره الأربعة التي اختص الأول منها بمنهجية البحث والدراسات السابقة والثاني للجانب النظري، أما الثالث فركز على الجانب التطبيقي للبحث وأخيراً جاء المحور الرابع لاستخلاص النتائج والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً // منهجية البحث

• مشكلة البحث:

ازداد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي بشكل واسع لاسيما بعد انهيار العديد من الشركات العملاقة والتي كان أحد أسبابها الممارسات الانتهازية للإدارة والتعمد في ممارسة إدارة الأرباح وتضخيم الأرباح وعدم تطبيق التحفظ المحاسبي، إذ كان ذلك كله سبباً في فشل تلك الشركات.

ومن الجدير بالذكر أن تقييم الأداء يعد من العناصر المهمة في عملية الرقابة على أداء الشركات وأن الوقوف على ممارسات التحفظ المحاسبي يعد جانباً مهماً للوصول إلى القيمة النهائية لأداء أي شركة، ومما سبق يمكن تمثيل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

• ما هو مستوى التحفظ المحاسبي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
• كيف يمكن تقييم أداء عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق طرائق علمية ومقبولة محاسبياً؟

• هل هناك علاقة تربط التحفظ المحاسبي بتقييم أداء عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

• هدف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤلات السابقة وكالاتي:

- قياس حجم ممارسات التحفظ المحاسبي في المصارف عينة البحث.
- الوقوف على أداء المصارف عينة البحث من خلال تقييم ادائها باستعمال مقياس Tobin's Q.
- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله البحث المتمثل بالتحفظ المحاسبي الذي شغل حيزاً كبيراً في اهتمامات الباحثين والأطراف ذات المصالح بالشركات لاسيما حالات عدم التأكد المصاحبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية إذ يساهم البحث في تقديم الرؤى الواضحة والمعلومات المفيدة للمهتمين بموضوع التحفظ المحاسبي فضلاً عن بيان أثر التحفظ المحاسبي في تقييم أداء عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

• فريضة البحث:

يستند البحث على الفرضيات الآتية:

- " تمارس المصارف عينة البحث التحفظ المحاسبي بشكل متباين " .
- " قدرة مقياس (Tobin's Q) على تقييم أداء المصارف عينة البحث " .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين التحفظ المحاسبي وتقييم الأداء لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

● مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي يبلغ عددها ثلاثة وعشرون مصرفاً تم اختيار عينة منها تتكون من اربعة عشر مصرفاً من تلك المصارف والتي تشكل ما يقارب نسبة 60% من مجتمع البحث خلال سلسلة زمنية تمتد خمس سنوات والمنشورة على موقع هيئة سوق الأوراق المالية خلال مدة البحث، وادناه جدول (1) يوضح المصارف عينة البحث :

جدول (1) المصارف المختارة كعينة للبحث

ت	المصارف	المصارف
1	المصرف التجاري	8 مصرف الخليج
2	مصرف بغداد	9 مصرف الموصل
3	مصرف الشرق الاوسط	10 مصرف الاتحاد العراقي
4	مصرف الاستثمار العراقي	11 مصرف كردستان الدولي
5	مصرف الاهلي العراقي	12 مصرف آشور
6	مصرف الائتمان العراقي	13 مصرف المنصور
7	مصرف سومر	14 المصرف المتحد

المصدر : من اعداد الباحث

● أسباب استبعاد بعض المصارف من مجتمع البحث :

- (1) المصارف الإسلامية لان نشاطها والتعاملات المصرفية والفوائد فيها تختلف عن المصارف الخاصة وغيرها .
- (2) المصارف التي لم تتوفر بياناتها في موقع هيئة سوق الأوراق المالية مثل مصرف بابل ، مصرف الاقتصاد للاستثمار ومصرف الشمال .
- (3) المصارف التي لم تدرج في نشرات التداول لسوق العراق للأوراق المالية خلال بعض الأشهر مثل مصرف دار السلام ومصرف دجلة والفرات ولم تدرج خلال سنوات مختلفة مثل مصرف الوركاء .

أما الجدول (2) فيعكس المصارف التي تم استبعادها للأسباب المذكورة سلفاً وكما يأتي :

جدول (2) المصارف التي تم استبعادها

ت	المصارف	ت	المصارف	ت	المصارف
1	مصرف دار السلام	4	مصرف الشمال	7	مصرف العراقي الإسلامي
2	مصرف بابل	5	مصرف دجلة والفرات	8	مصرف ايلاف الإسلامي
3	مصرف الاقتصاد للاستثمار	6	مصرف الوركاء	9	المصرف الوطني الإسلامي

المصدر: من اعداد الباحث

● أسلوب البحث :

أعتمد الباحث على المراجع والادبيات العربية والأجنبية من كتب ودوريات وبحوث ودراسات منشورة على شبكة الانترنت ذات الصلة بمتغيرات البحث لتغطية الجانب النظري ، كما اعتمد على القوائم المالية السنوية للمصارف عينة البحث ودليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2010 لغاية 2014) لإغناء الجانب العملي.

● وسائل التحليل الإحصائي:

استند الباحث على العديد من الأساليب الإحصائية بما يسهم في تحليل النتائج الإحصائية واختبار فرضيات البحث تمثلت بما يأتي:

- معامل الارتباط الثاني (R)
- معامل التحديد (R Square)
- تحليل التباين (ANOVA)

ثانياً // الدراسات السابقة:

1- بعض الدراسات العربية:

• دراسة (حمدان، 2011)

قدمت هذه الدراسة دليلاً إضافياً حول مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، كما أنها للمرة الأولى تلقي الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية، إذ سعت هذه الدراسة لتحقيق هدفين الهدف الأول قياس مستوى التحفظ المحاسبي في السياسات المتبعة من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والهدف الثاني دراسة اثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية وتكمن الأهمية الحقيقية لهذه الدراسة في تقديمها لمؤشرات جديدة عن مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في الأردن، إذ تم قياس التحفظ المحاسبي باستعمال أسلوب نسبة المستحقات الاجمالية الى مجمل الأرباح ، وقد كانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي استخدام نسبة المستحقات الاجمالية الى مجمل الأرباح كمؤشر على مستوى التحفظ المحاسبي، وهي منهجية لقياس التحفظ المحاسبي تختلف عما استخدمته الدراسات السابقة في البيئة الأردنية.

• دراسة (يوسف، 2012)

هدفت هذه الدراسة الى اختبار اثر هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية إذ تحدد تحليلات الوكالة طبيعة الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية في اطار الآثار الاقتصادية لهذه السياسات، كما يشكل التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية التي تحدد خصائص المعلومات المحاسبية المقدمة، ودورها في اتخاذ القرارات من قبل مختلف الأطراف ذات الصلة بالمنشأة، إذ تم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام إنموذج الانحدار العكسي للأرباح المحاسبية على العائدات المتزامنة معها والذي يعرف بإنموذج (Basu 1997) إذ كان اهم استنتاج في الدراسة ان الملكية تؤثر في التحفظ المحاسبي، فكلما ازدادت نسبة الملكية ازداد عدم التماثل في الاعتراف بين الانباء السارة والانباء غير السارة .

• دراسة (اقبال، القضاة، 2014)

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على احدى الموضوعات المميزة والتي اخذت حيزاً، إذ هدفت الى التعرف على التفسيرات المختلفة للتحفظ واهم ايجابيات وسلبيات التحفظ، ومعرفة اثر الازمة المالية على التحفظ المحاسبي، وبيان التحديات التي واجهت وتواجه المحاسبة والمحاسبين خلال الازمات المختلفة إذ قام الباحث بتصميم استمارة استبانة لقياس اثر الازمة المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي، إذ كانت اهم استنتاجات الدراسة ان الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند اعداد القوائم المالية.

2- الدراسات الأجنبية:

• دراسة (Lafond & Watts, 2007)

تهدف هذه الدراسة الى بيان دور التحفظ المحاسبي في تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، استخدمت هذه الدراسة مقياس (Basu) لقياس التحفظ المحاسبي، خلصت هذه الدراسة الى ان مقياس (Basu) يعكس بصورة افضل التحفظ المحاسبي وان هذا التحفظ يُعد واحد من اليات حماية المستثمرين من التصرفات الانتهازية للإدارة .

• دراسة (Roslindo, 2009)

هدفت هذه الدراسة الى بحث العلاقة بين مجموعة متعددة من صفات الحوكمة ونطاق التحفظ المحاسبي الظاهر في التقارير المالية للشركات الاسترالية، استخدمت هذه الدراسة أسلوب السلاسل الزمنية المستخدمة بواسطة (Basu 1997) لقياس التحفظ وقد توصلت هذه الدراسة الى ان حوكمة الشركات تلعب دوراً محددًا في زيادة عرض التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات وذلك من خلال عرض صفات الحوكمة بشكل منفرد .

• دراسة (Allam et al , 2011)

تهدف هذه الدراسة الى تقييم دور التنظيمات المعنية بالمحاسبة في دولة الكويت من خلال إصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة في سوق التداول للأوراق المالية الكويتية لتحقيق مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لهذه الشركات .

استخدمت الدراسة إنموذج (Basu1997) والمعروف لدى البعض بمعدل العائد على الأسهم لقياس التحفظ، وتوصلت الدراسة ان العلاقة بين حجم الدين ومستوى التحفظ المحاسبي عكسية، ولذلك ان مستوى التحفظ يتأثر بنوع القطاع المنتمية اليه الشركة اذ وجدت الدراسة القطاع المالي اكثر تحفظا من نظيرتها في القطاع الخدمي والصناعي .

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة المذكورة هو تركيز الباحث بأن هذه الدراسة تختص بدراسة العلاقة بين ممارسات التحفظ المحاسبي وتقييم أداء المصارف في البيئة المحلية والتي لم تنطرق الدراسات السابقة الى ذلك وباستعمال كل من مقياس القيمة الدفترية الى القيمة السوقية للاسهم لقياس التحفظ المحاسبي ومقياس (Tobin's Q) كأساس لتقييم أداء المصارف عينة البحث.

المحور الثاني الجانب النظري

أولاً: مفهوم وتعريف التحفظ المحاسبي

كان التحفظ المحاسبي مفهوما محاسبيا مثيرا للجدل في بداية القرن الماضي ولازال كذلك حتى يومنا هذا، وبالرغم من الانتقادات الموجهة اليه الا انه يؤدي دورا مهما في الممارسات المحاسبية (Watts,2003b:35) ويصف (Basu1997) التحفظ على انه اهم مبادئ التقييم في المحاسبة، وقد اثر في الممارسات المحاسبية منذ فترة ليست بقليلة وذلك في خضم موجات الشك في التقارير المالية، اذ اصبح الالتزام بهذا المبدأ أساسا لتمييز الشركات في درجة شفافية قوائمها المالية، فضلا عن انه اصبح معياراً لتصنيف البلدان حسب درجة تحفظها المحاسبي (حمدان،2010: 316).

وقد عُرف التحفظ المحاسبي بأنه "لا نتوقع الأرباح ولكن نتوقع جميع الخسائر" (Basu, 1997: 17)، وعرفه (أخرون)"أن على المحاسب أن يختار الطريقة المحاسبية التي تؤدي الى تخفيض القيم وليس زيادتها، ومن ثم تخفيض نتائج العمليات، والأكثر من ذلك، فهو يتطلب القيم الأقل للأصول والايرادات الأكثر لقيم الالتزامات والنفقات" (القاضي وحمدان، 2004: 509-510)، وهناك من يرى انه يمثل "تخفيض القيم الدفترية للأصول نسبة الى قيمتها السوقية" (Beaver, 2005:275).

ومن خلال ما تقدم يتفق الباحث مع التعريف الذي قدمه القاضي وحمدان فضلا عن أن التحفظ المحاسبي يعني تسجيل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطا او ضعيفا ، في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها ووجود السند المؤيد على تحققها، أي ان المحاسب يميل الى الحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأرباح اكبر من تلك التي يحتاجها للاعتراف بالخسائر .

ثانياً: اهداف التحفظ المحاسبي

- هناك اهداف عدة للتحفظ المحاسبي يمكن تلخيصها بالاتي (اقبال،القصة،2014: 916):
- يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملاءمة للمعلومات المحاسبية .
 - ان استخدام التحفظ المحاسبي يساعد على عدم افلاس وانهيار الشركات .
 - ان اعداد تقارير مالية متحفظة هو مطلب للمساهمين والمقرضين .
 - ان التحفظ المحاسبي يستخدم كدرع لتخفيف حالة عدم التأكد للتكهنات والتوقعات المتعلقة في اعداد القوائم المالية .
 - يعد التحفظ المحاسبي الأداة المناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب في اعداد القوائم المالية .

ثالثاً: تفسيرات التحفظ المحاسبي

فسر (Basu,1997:20) التحفظ على انه استجابة الأرباح للأخبار السيئة بشكل اسرع من استجابتها للأخبار الجيدة، بسبب أن الاخبار الجيدة تتطلب درجة اعلى من التحقق من قبل المحاسبين . بينما فسر التحفظ المحاسبي على انه مجموعة من الترتيبات التنظيمية الداخلية والخارجية بين الأطراف المختلفة داخل المنشأة (Watts,2003:34) . لذلك قدمت تفسيرات متعددة للتحفظ المحاسبي يمكن تلخيصها بما يأتي (Watts,2003:34)، (Lafond & Watts,2008:447-448):

- التفسير التعاقدي: يعد التفسير التعاقدي للتحفظ من المصادر الرئيسية له، ويقصد به التركيز على العقود الرسمية بين الأطراف ذات العلاقة في المنشأة كعقود الدين وعقود المكافأة فضلا عن ان التفسير التعاقدي للتحفظ هو مطلب من المساهمين والمقرضين بإعداد قوائم مالية متحفظة لتخفيض تكاليف الوكالة وترتيب الحوافز الإدارية .
- تفسير المقاضاة: ان المدراء يميلون للتحفظ في الإعلان عن تحقق الأرباح والقيم العليا للأصول في المستقبل لتجنب تعرضهم للتقاضي من قبل الأطراف التي تعتمد على المعلومات المحاسبية المعلن عنها في اتخاذ القرارات الاستثمارية اذا ما فشلت تقديرات الإدارة في تلك العناصر .
- التفسير الضريبي: اذ تؤثر الطرائق المحاسبية المستخدمة على الدخل المعلن عنه والذي يؤثر بدوره على قيمة الضريبة، لذا فإن بعض قوانين الضرائب تساهم في زيادة أو تخفيض التحفظ المحاسبي، فمثلا على الرغم من أن طريقة القسط المتناقص في الاعتراف باندثار الاصول تساهم في دعم التحفظ المحاسبي، الا انه نادرا ما نراها مقبولة في قوانين الضرائب .
- التفسير التنظيمي: لتنظيم الأسواق المالية والتعاملات المالية، اثر مباشر على طريقة الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال التعليمات ومتطلبات الإفصاح التي اقرتها هيئات الأوراق المالية والتي كان لها دور في توجيه التحفظ المحاسبي وممارساته.

رابعا: أنواع التحفظ

ذكر (Balletal,2003:244) نوعين للتحفظ هما التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط إذ عرف (Ball & Shivakumar,2005:97)، (Rayn,2006:516)، (Watts,2003:38) التحفظ المشروط بأنه عدم التماثل في توقيت الاعتراف، أي الاعتراف بشكل اسرع للانباء السيئة من الانباء الجيدة وفيما يتعلق بالأرباح من خلال تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية، هذا يعني استجابة الأرباح للأخبار السيئة بشكل اسرع من الاخبار الجيدة " ،وعرف آخرون التحفظ غير المشروط بأنه " الإبلاغ عن القيمة الأقل لصادفي الأصول أي تخفيض قيم صافي الأصول أو الإفصاح عن القيمة الدفترية الأقل لحقوق الملكية" (Pope & Walker,2003:400)، ومن الأمثلة على التحفظ غير المشروط تطبيق التكلفة او السوق ايها اقل في تقييم الأصول، أي التحفظ الغير مشروط غير مرتبط بالأخبار السيئة او الجيدة وعلاقة الأرباح بهما، يرى الباحث ان التحفظ غير المشروط هو تطبيق لبدائل القياس المحاسبي بما يلائم الإفصاح في الشركة .

خامسا: إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص إيجابيات استخدام التحفظ المحاسبي بما يأتي (Kam,1990:183)، (Obeidot,2003:85):

- يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم أصول الشركة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين.
- يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة الى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية نوعا ما، أي ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية تكون عادةً معبراً عنها وفق معايير المحاسبة الصادرة.
- يسهم استعمال التحفظ المحاسبي الى ما من شأنه أن يؤدي الى تجنب المحاسبين مخاطر نشر معلومات قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد انها معلومات صحيحة .

- يحتاج مستخدمي القوائم المالية الى هامش امان لحماية انفسهم من أي نتائج عكسية، لذا فهم يحبذون الأرقام المتحفظة اعتقاداً منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي الى نتائج سلبية .
- إلا أنه على الرغم من الإيجابيات أعلاه ، إلا أن هناك من يرى ان تطبيق التحفظ المحاسبي يكتنفه بعض السلبيات منها ما يأتي (Kam,1990:183)، (Obeidot,2003:85) :
- يتعارض استخدام التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية كالحيدانية ،القابلية للفهم، الثبات والتمثيل الصادق، والتعارض الواضح ما بين التحفظ المحاسبي وخاصة الاتساق والثبات، تتجلى بوضوح عند التحفظ في مجال تقييم مخزون اخر المدة في حالة تقييمه وفقاً لقاعدة الكلفة او السوق ايهما اقل الى تقييمها على أساس الكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى وهذا ليس ثبات على القواعد نفسها من سنة الى أخرى مما يجعل المقارنة والإجراءات التحليلية غير ممكنة.
- قد يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي الى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، أي اظهر الإيرادات والأصول والمصاريف والالتزامات بقيم تختلف عن حقيقتها .
- المبالغة في التخفيض من قيم الأصول والايرادات، والزيادة في قيم المصروفات والالتزامات من شأنه ان يؤدي الى نتائج لا تقل خطورة عن مبالغ الأصول والايرادات إذا ما قُيِّمت بالانخفاض وكذلك المصروفات والالتزامات إذا ما قُيِّمت بالزيادة مما يتسبب بمخاطرة عالية أيضاً لأنه قد يضر في مصالح بعض الأطراف التي تعتمد على تلك المعلومات قد تتخذ بسببه قرارات غير رشيدة من قبل بعض الأطراف ذوي المصلحة بالشركة.
- يلجأ المحاسبون الى استخدام التحفظ المحاسبي عند حماية أنفسهم في بعض الأحيان من المساءلة التي قد يتعرضون لها، دون الاخذ بعين الاعتبار ما إذا كان هذا التصرف قد يضر ببعض الأطراف ويحقق منافع الى أطراف أخرى ذوي علاقة بالشركة او ممن تربطهم مصلحة بالشركة.

سادساً: مقاييس التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص أربعة مقاييس للتحفظ التي تعد من أكثر المقاييس شيوعاً في اغلب ادبيات المحاسبة المتوفرة وكما يأتي:

1. إنموذج (Basu,1997)

اطلق عليه إنموذج (Basu) ويعرف أيضاً بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، يفترض هذا الإنموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر (وهو جوهر التحفظ المحاسبي) إذ تؤدي المكاسب الى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر الى تخفيضها ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة استجابة المحاسبة لهذه المكاسب والخسائر (Basu,1997:22)، أي ان التحفظ يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، إذ تنعكس الاخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الاخبار الجيدة، وقد تنبأ (Basu) ان عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في الفترة نفسها (حمدان،2012: 25).

2. المدخل المستند للمستحقات

تمثل المستحقات الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، إذ أن ظهور المستحقات بالقيمة السالبة عبر فترة زمنية معينة يشير الى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى اخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها (حمدان،2012: 25).

3. مؤشر التحفظ

تم تطوير هذا المؤشر من قبل (Penman & Zhang,2002:254) ويهدف الى قياس تأثير التحفظ المحاسبي على قائمة المركز المالي، وذلك بالنظر الى نسبة الاحتياطات الخفية الى صافي الأصول التشغيلية، فإذا كانت تشكل زيادة الاحتياطات الخفية نسبة اعلى من صافي الأصول التشغيلية

فأنه يشير الى ان الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها، وعليه فإن ارتفاع مؤشر التحفظ يعني زيادة درجة التحفظ .

4. مدخل القيمة الدفترية الى القيمة السوقية

ويعرف هذا المدخل بمقياس صافي الأصول، اذ تستخدم نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة القيمة الدفترية مع القيمة السوقية (حمدان، 2011: 417)، وقد اشارت دراسات عدة (Hamdan,2011:15)، (Givoly&Hayh,2000:294) الى ان انخفاض نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية للأقل من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير الى استخدام الشركة سياسة محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى للأصول مقابل قيمتها السوقية بمعنى ان الشركة مقيمة باقل مما يجب وهو جوهر التحفظ المحاسبي الذي نادى به نظرية المحاسبة، بينما اذا ارتفعت نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية اعلى من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير الى استخدام الشركة لسياسات محاسبية غير متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى لأصول الشركة بمعنى ان الشركة مقيمة بأعلى مما يجب ويمكن قياس التحفظ وفق المعادلة الآتية:

المعادلة (1) التحفظ = القيمة الدفترية / القيمة السوقية (سعر السهم بالسوق)

المعادلة (2) القيمة الدفترية = (السهم العادية + احتياطي الأرباح) / عدد الأسهم

يرى الباحث ان افضل طريقة لقياس التحفظ المحاسبي في البيئة المحلية هو المدخل الأخير للأسباب الآتية:

- أ. توفر المعلومات الملائمة لتطبيق هذا المدخل في نشرات التداول الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.
 - ب. سهولة تطبيق هذا المدخل مما يؤدي الى سهولة اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين الحاليين والمرقبين.
 - ت. لا يمكن تطبيق المداخل السابقة وذلك لصعوبة الحصول على عوائد الأسهم السالبة وكذلك لا يمكن معرفة الاحتياطات الخفية من دون اللجوء للشركة نفسها ولا يمكن للشركة ان تعطي أي معلومات عن الاحتياطات الخفية.
- لذلك سوف يتم التطرق الى تفصيل اكثر عن مدخل القيمة الدفترية الى القيمة السوقية في الجانب التطبيقي للبحث.

سابعاً: مفهوم تقييم الأداء

يُعد تقييم الأداء من العناصر المهمة في عملية الرقابة على أداء الشركات باختلاف وظائفها وأهدافها، لذلك فإن الوصول الى القيمة النهائية لأداء أي شركة يُعد أمراً مهماً للغاية للوقوف على الأداء الإجمالي للشركة، وقد تعددت المفاهيم بخصوص تقييم الأداء، لكن كما هو معلوم تكتسب هذه العملية أهمية كبيرة في اتخاذ كافة الإجراءات وتحديد القرارات، والتي تساهم في زيادة أرباح الشركة وما يتبع ذلك من جراء توزيعها على حملة الأسهم، فضلاً عن معرفة مقدار وقيمة أصول الشركة، وهل تم اظهار الأرباح بالتخفيض، والخسائر بالزيادة، والأصول بالتخفيض، والالتزامات بالزيادة؟ لكي يتم معرفة سياسة التحفظ المتبعة من قبل الشركة، فضلاً عن ان زيادة أرباح الشركة سوف يترتب عليها زيادة في أسعار أسهم الشركة أي زيادة ثروة الملاك وبذلك زيادة قيمة الشركة، ومما سبق يمكن تعريف التقييم بصورة عامة بأنه "هو دراسة الأهداف المرسومة مع ما تم تحقيقه فعلاً، بغية معرفة الانحرافات سواء كانت إيجابية ام سلبية، مع الإشارة الى الأسباب التي أدت الى وقوع السلبية منها، من اجل تصحيحها، والإبقاء على الحالات الإيجابية لها من اجل الاستمرار بتطوير مشاريع الشركة" (الموسوي، 1999: 177)، في حين يرى آخرون انه "عبارة عن مجموع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد المستويات التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها، من قبل الشركة، مع دراسة مدى تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متشابهة أو خلال فترات زمنية محدودة، عن طريق اجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد الى مقاييس ومعايير معينة" (علي، 2006: 32)، كما بأنه يمثل "التساؤلات التي تهدف الى التعرف على مدى الالتزام بالخطط الموضوعة، اذ تُعد كعملية جزئية من نطاق نشاط اداري، أوسع واشمل وهو الرقابة على

الأداء، والتي تستهدف التحقق مما يتوجب إنجازه، مع إبراز درجة الانحراف عن هذا المستهدف" (الكرخي، 2007:31)، وعرفه البعض الآخر على أنه "مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الشركة في إدارة أنشطتها في مختلف جوانبها الإدارية، الإنتاجية، التقنية، التسويقية، التخطيطية... الخ، خلال فترة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالتنوع والكمية والجودة المطلوبة مع إبراز مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى فضلاً عن درجة نجاحها في التقدم على الشركات مثلتها، وذلك عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها" (عمار، 2011: 91).

يرى الباحث أن أفضل وأشمل تعريف هو ما قدمه (عمار) لأنه اشتمل على جوانب الشركة وأنشطتها المختلفة وحدد الفترة الزمنية لتقييم الأداء وكذلك أخذ بنظر الاعتبار الظروف المحيطة بالشركة، وإمكانية تحول المدخلات إلى مخرجات بالجودة والكمية المطلوبة، وأوضح أيضاً إمكانية تطوير الشركة من خلال التقدم على الشركات المماثلة من خلال التغلب على الصعوبات والمشاكل التي قد تواجهها وابتداع طرق جديدة لتطور عملها لذلك اتفق الباحث مع هذا التعريف .

ثامناً: أهمية تقييم الأداء

لتقييم الأداء أهمية كبيرة في مجالات متعددة تلخص بانها:

1. تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وجه .
2. ترتبط بالتخطيط إذ أنها توضح كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه .
3. تعد كمحاولة لتجاوز القصور الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالية للشركة (الكرخي، 2001، 92) .
4. كما يساعد تقييم الأداء في (علي، 2006: 34):
- توجيه العاملين للقيام بأعمالهم .
- توجيه إشراف الإدارة العليا .
- توضيح سير العمليات الإنتاجية .
- التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الشركة، إذ تتكامل إدارات الشركة الفرعية فيما بينها مثل الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد .
5. معرفة مدى تحقيق الشركة لخططها وأهدافها المرسومة .

تاسعاً: أهداف تقييم الأداء

تتلخص أهداف تقييم الأداء بما يأتي (الكرخي، 2001: 80):

1. معرفة مستوى انجاز الشركة للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خططها .
2. الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، وإجراء شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً .
3. تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الشركة، عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي تقوم به، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من الأقسام العملية الإنتاجية، وتحديد إنجازاته سلباً وإيجابياً، الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الشركة .
4. تصحيح الموازنات التخطيطية ودفع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة .
5. الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائداً أكبر وبتكاليف أقل وبنوعية أفضل .

عاشراً: خطوات تصميم مقاييس الأداء

هناك عدة خطوات تتبع لتصميم مقاييس أداء منها (Horngren, 2009: 1492):

- 1- اختيار مقاييس الأداء التي تتوافق مع الأهداف المالية للإدارة العليا .
- 2- اختيار المدى الزمني لكل مقياس يتم تحديده .

3- اختيار تعريف للمكونات في كل مقياس أداء تم تحديده .

4- اختيار بديل القياس لكل مقياس أداء تم تحديده .

5- اختيار توقيت مستوى الأداء المستهدف .

أحد عشر: خطوات تقييم الأداء

هناك مجموعة من الخطوات اللازمة والاساسية لإتمام عملية تقييم الأداء يمكن تلخيصها بالاتي:

(العادلي، عبد الرحيم 1990: 6)

أ. تحديد الهدف:

حتى تتم عملية تقييم الأداء بصورة جيدة يتطلب ذلك التعرف على الأهداف التي نريد تحقيقها اذ يتم تعيين تحديدها بشكل واضح ودقيق مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية، والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها، وحجم ونوع السلع والخدمات التي ننتجها، فالشركة عندما ترسم السياسات على الهدف العام لنشاطها يجب أن تتوسع لتمثل جميع الأهداف التفصيلية لها .

ب. وضع برنامج انجاز الاعمال:

في ضوء الأهداف السابقة الذكر، يتم وضع خطة متكاملة لإنجاز الاعمال بشكل تفصيلي لكل مجال من مجالات النشاط في الشركة، نوضح الموارد المالية والبشرية لها، وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها، والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية، التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة، وأساليب اعداد القوى العاملة وتدريبهم .

ت. تحديد مراكز المسؤولية:

يُقصد بتحديد مراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين، لها سلطة اتخاذ القرار، التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الشركة وتحديد النتائج التي سوف تتحصل عليها، لذلك يجب ان تعرف مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لغرض المساءلة وبيان أسباب الانحرافات التي قد تقع خلال عملية التنفيذ .

ث. تحديد معايير الأداء:

تتطلب عملية تقييم الأداء وضع معايير لغرض المقارنة مع النتائج المتحققة فهي عبارة عن مجموعة من المقاييس والنسب والاسس التي تقاس بها الإنجازات التي تحقها الشركة اثناء نشاطها السنوي .

ج. توفير جهاز مناسب لتنفيذ عملية تقييم الأداء:

اذ تُعد هذه الخطوة أساس عملية تقييم الأداء، اذ يفترض وجوده قبل الخطوة السابقة الذكر، اذ يتكفل هذا الجهاز بجمع المعلومات والمتابعة بمختلف التطورات الحاصلة على مستوى الشركة او على مستوى الاقتصاد ككل، وتسجيلها من اجل استخدامها للأغراض المحددة والتي تراها الإدارة مناسبة لعملية تقييم الأداء، اذ تعتمد على مدى الدقة في جمع المعلومات وتسجيل البيانات، لهذا يتوجب وضع برامج متطورة تكون متخصصه لهذا الغرض .

اثنا عشر: مقاييس تقييم الأداء

هناك العديد من مقاييس الأداء وبأنواع مختلفة منها ما يعتمد على معلومات مالية ومنها ما يعتمد على معلومات غير مالية، وقد اضافت العديد من الشركات وعلى نحو متزايد مقاييس مالية داخلية مع مقاييس تعتمد على معلومات مالية خارجية مثل أسعار الأسهم ومعلومات غير مالية داخلية مثل عدد براءات الاختراع الجديدة ومعلومات غير مالية خارجية مثل درجات رضا المستهلك (Horngren,2009:1491).

ومما سبق وبشكل مختصر يمكن ان نلخص مقاييس الأداء بأنواعها المتعددة حسب ما توفر في ادبيات المحاسبة والإدارة المالية (الزبيدي، 2004: 206) اذ حددت نوعين من مقاييس الأداء هما المقاييس التقليدية والمقاييس الحديثة لذلك سوف نتطرق لكلا النوعين من المقاييس:

1- المقاييس التقليدية لتقييم الأداء:

تسمى أيضا في اغلب ادبيات الإدارة المالية بنسب التقييم وبعض الأحيان يطلق عليها نسب القيمة السوقية، وتقدم هذه المجموعة من النسب تصورا مهما عما يهتم به المستثمرون والملاك داخل الشركة وأهم هذه النسب وبشكل مختصر:

أ. نسبة الربح لكل سهم عادي:

تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة، أي الربح المتاح للملاك (القابل للتوزيع) على عدد الاسهم العادية المصدرة، وتُعد هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما يعكس مستوى ربحية السهم الواحد، وبالتالي لا بد ان تكون هذه النسبة موجها لحركة الاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني وتحسب وفق المعادلة الآتية:

المعادلة (3)..... نسبة الربح لكل سهم عادي = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة/عدد الأسهم العادية

ب. السعر السوقي للسهم (قيمة السهم)

يقصد بسعر السهم السوقي بأنه يعني " قيمته السوقية " ، والمعروف ان يعكس هذا السعر مستوى ربحية السهم الواحد، اذ تزداد القيمة السوقية للاسهم كلما زادت الارباح وبالمقابل قد تنخفض القيمة السوقية دون القيمة الدفترية للسهم عندما تحقق الشركة خسائر، وتتوقف القيمة السوقية للسهم العادي على الربح الذي يحققه السهم ومعدل العائد المطلوب على مثل هذه الأنواع من الاستثمارات ويمكن احتساب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية:

المعادلة (4) القيمة السوقية للسهم = صافي الربح لكل سهم /معدل العائد المطلوب(المحسن واخرون، 2010: 25).

ت. نسبة السعر السوقي للسهم الى الربح لكل سهم:

يقصد بها نسبة سعر السهم العادي الواحد الى الربح لكل سهم، وهي نسبة تقويمية مهمة ومعروفة في سوق المال وتسمى بنسبة المضاعف، وتعطي هذه النسبة عدد المرات التي تضرب في الربح لكل سهم، اذ يكون الناتج مساوي لسعر السهم، أي لقيمتها السوقية، ويعني ذلك عدد الدنانير المطلوبة للحصول على دينار واحد من الأرباح، ويتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية (الزبيدي، مصدر سابق: 213):

المعادلة (5) نسبة السعر الى الربح = سعر السهم العادي الواحد في السوق/الربح لكل سهم عادي

يرى الباحث ان هذه المقاييس لا يمكن استخدامها في تقييم أداء الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لانتقادات عدة منها:

- لا تعني نتيجة هذه النسب شيء مالم يتوفر المعيار الصناعي او المعيار التاريخي وهذا غير ممكن الحصول عليه من نشرات تداول الأسهم المدرجة في سوق العراق للوراق المالية ولا في القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق.
 - أن كل من هذه المقاييس تعتمد على معلومات تاريخية وهي بدورها تكون غير ملائمة لأنها تتعارض مع احدى خصائص المعلومات المحاسبية النوعية وهي خاصية التوقيت المناسب لان من المعروف ان القوائم المالية غالبا ما يتم إصدارها بوقت متأخر.
 - تعتمد هذه المقاييس في بعض الأحيان او في اغلب معادلاتها على بيانات متوفرة في قائمة المركز المالي والمعروف عن هذه القائمة انها صورة فوتوغرافية لأصول وخصوم الشركة التي تعد في لحظة زمنية معينة وقد تتغير بين لحظة وأخرى، لذلك قد تكون النسب في بعض الأوقات غير موضوعية .
 - ان استخدام المعالجات المحاسبية لبدائل القياس في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل مثل معالجة طرائق الاندثار و تقويم المخزون وغيرها تجعل من النسب والأرقام المستخرجة غير دقيقة وكذلك غير قابلة للمقارنة .
- 2- المقاييس الحديثة لتقييم الأداء:

ادناه بعض المقاييس الحديثة لتقييم الأداء منها :

أ. القيمة الاقتصادية المضافة

تمثل القيمة الاقتصادية المضافة نوعا معينا من العمليات الحسابية للدخل والتي تجذب المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والقيمة الاقتصادية المضافة تساوي الدخل التشغيلي بعد الضريبة مطروحا منه المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (بعد الضرائب) مضروبا في إجمالي الأصول مطروحا منها الالتزامات المتداولة وكما في المعادلة الآتية (Horngren,2009:1491):

المعادلة (6) القيمة الاقتصادية المضافة = الدخل التشغيلي بعد الضرائب - {المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال * (إجمالي الأصول - الالتزامات المتداولة)}

وفي ضوء هذا التحديد للقيمة الاقتصادية المضافة هناك تأثير مباشر وقوي بينها وبين ثروة الملاك، أي تؤثر على القيمة السوقية للسهم، وبذلك إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبة فأن ذلك يعني ان الشركة ساهمت بشكل مباشر بزيادة ثروة الملاك، والسبب في ذلك زيادة أرباح التشغيل بعد الضريبة او انخفاض كلفة رأس المال، اما لو كانت القيمة الاقتصادية المضافة سالبة، فان هذا يعني ان الشركة تستهلك رأس المال المستثمر بشكل اكبر من ربح العمليات التشغيلية مما يؤثر سلبا على ثروة الملاك لذلك ينبغي على أي مستثمر يملك وعيا وادراكا ان يأخذ بنظر الاعتبار تأثير القيمة الاقتصادية المضافة (الجبوري، واخرون، 2012: 335).

ب. القيمة السوقية المضافة (MVA)

القيمة السوقية المضافة (MVA) تعكس احد المقاييس الأكثر أهمية لتقييم الأداء في شركات الاعمال، ويقصد بالقيمة السوقية المضافة (MVA) و الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقرضين، وبهذه الصورة التحليلية فأن القيمة السوقية المضافة (MVA) وفق وجهة نظر الشركة المسوقة تعد مقياسا فائقا وشاملا في قياس وخلق الثروة، كما انها مقياس للفاعلية التشغيلية في شركات الاعمال وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود الى نجاح الشركة وفعاليتها، ويمكن قياس القيمة السوقية المضافة (MVA) وفق المعادلة الآتية (سويبي، 2010: 29):

المعادلة (7) القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لأسهم الشركات - القيمة الدفترية لحقوق المالكين

$$MVA = MVE - BVE$$

إذ:

MVA: القيمة السوقية المضافة .

MVE: القيمة السوقية لأسهم الشركة (عدد الأسهم X سعر السهم)

BVE: القيمة الدفترية لحقوق المالكين، (كما تظهر في قائمة المركز المالي للشركة، أي صافي الأصول)

ت. Tobin's q

تم ادخال نسبة Tobin's Q بواسطة العالم (جيمس توبين)، باعتبارها مؤشر للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (Tobin, 1969:15-29) وتم تعريفها على انها نسبة القيمة السوقية للشركة على تكلفة الاحلال أو تكلفة الاستبدال، وهي أداة تستخدم عادة في مجال الاقتصاد والتمويل كمؤشر على تقييم أداء الشركات، وان احد المزايا الرئيسية لاستخدام Q هو الحد من أي تشوهات بسبب القوانين الضريبية والمحاسبية، لأنه يستخدم القيمة السوقية لرأس مال الشركة الذي يشمل عوامل الخطر والربحية المرتبطة بها في المستقبل (Chen&Lee, 1995:587-609)، وينظر اليها انها افضل مقياس لتقييم أداء الشركات مقارنة مع المقاييس التي ذكرت سابقا، وكذلك يمكن حسابها بسهولة بناءا على المعلومات المالية والمحاسبية المتاحة في القوائم المالية ونشرات التداول للاسهم، وكذلك انها تستخدم في تحليل أداء الشركات حاليا

حساب نسبة Tobin's q (Q) وفق المعادلة الآتية:

$$Q = (MVE + PS + DEBT) / TA \dots\dots\dots (8)$$

إذ: Q: تشير الى نسبة توبين
 MVE: القيمة السوقية لأسهم الشركة (عدد الأسهم X سعر السهم)
 PS: القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للشركة
 DEPT: قيمة المطلوبات قصيرة الاجل - قيمة الموجودات قصيرة الاجل + القيمة
 الدفترية للديون طويلة الاجل
 TA: القيمة الدفترية لمجموع موجودات الشركة .

ان معيار الحكم على أداء وربحية للشركة في معادلة Q هو قيمتها فاذا كانت اكبر من الواحد الصحيح فانه يشير الى ان القيمة السوقية للشركة اعلى من قيمة موجوداتها وتعكس أداء الجيد والربحية العالية والعكس صحيح (Chang & Pruitt, 1994:72-74) و (Tobin & Brainard, 1963:242).

يرى الباحث ان استخدام هذا المقياس لتقييم أداء الشركات يعد الانسب للمزايا المشار اليها سابقا وسيتم تطبيق هذه المعادلة لتقييم أداء الشركات عينة البحث.

ثلاثة عشر: التحفظ المحاسبي وانعكاسه في تقييم أداء الشركات

تسعى الإدارة أحيانا لإتباع ممارسات متعمدة لتحديد وقياس الأرباح والابلاغ عنها تعكس تلك الممارسات رغباتها ومصالحها أكثر من كونها تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للوحدة ويتم ذلك من خلال اختيارها للسياسات المحاسبية والتفديرات التي تحقق مصالحها الشخصية وتضلل أصحاب المصالح حول الآراء الاقتصادية للوحدة مستغلة بذلك المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً واستعمال احكامها الشخصية في اختيار المقاييس المحاسبية او البدائل المتاحة للطرائق المحاسبية والذي يعرف بممارستها لإدارة الأرباح (كندوري، 2012: 13).

ويعتقد مؤيدو التحفظ المحاسبي أيضاً أهميته كآلية لإدارة عدم تماثل المعلومات عند اعداد القوائم المالية وهو في الوقت ذاته آلية توازن تستعملها الإدارة لتقليل الانخفاض في قيمة الشركة الناجم عن عدم تماثلية المعلومات بين المستثمرين الداخليين والخارجيين وبالتالي فإن تقليص ممارساته قد يمنح بعض المدراء فرصة للتلاعب والغش (شنيوي، 2010: 578).

لذا يرى البعض ان جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي الذي يتطلب درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة كمكاسب بالمقارنة للاعتراف بالأنباء كخسائر مستنديين في ذلك الى دوره في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتوفير الحماية للمستثمرين وتحسين مستوى جودة الأرباح وزيادة قيمة الشركة، اذ يشير تبني السياسات المحاسبية المتحفظة الى ضمان حماية حقوق المساهمين وتحسين أداء الشركة (مليجي، 2014: 14).

كما يجد البعض الاخر ان الأرباح تكون ذات جودة عالية متى ما عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركة وتُعد مؤشراً جيداً للأداء التشغيلي المستقبلي ومقياساً جيداً لقيمة الشركة ولتقييم ادائها، وان الأرباح تكون ذات جودة عالية اذا كانت أرباح متحفظة محاسبياً بشكل سليم بينما تنخفض جودة الأرباح اذا ما تم ممارسة إدارة الأرباح باتجاه المبالغة في الأرباح المعلن عنها، وان الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق التحفظ المحاسبي والذي يفيد المساهمين في مراقبة المدراء بشكل أكثر كفاءة وتحفيزهم على تحقيق اقصى قدر ممكن من قيمة الشركة، فالتحفظ المحاسبي يؤدي الى الاعتراف الفوري بالخسائر ويقدم بذلك إشارة للمساهمين لمسائلة المدراء عن الأسباب الكافية وراء تلك الخسائر وان إمكانية اجراء التحقيق معهم يمكن المدراء على اتخاذ القرارات المتمثلة بالتخلي عن تلك المشاريع في الوقت المناسب (الجبوري، 2014: 105، 108).

المحور الثالث الجانب التطبيقي

يركز هذا المحور على الجانب التطبيقي اذ يتم من خلاله قياس التحفظ المحاسبي الذي تمارسه المصارف عينة البحث والوقوف على مستوى ممارسة كل منها خلال مدة البحث واختبار مدى التباين في تلك الممارسة بين المصارف عينة البحث لتتبع أداء كل مصرف من المصارف قيد البحث استناداً لمقياس (Tobin's Q) لينتهي المحور باختبار وتحليل العلاقة بين ممارسات التحفظ المحاسبي وتقييم الأداء للمصارف عينة البحث.

أولاً: قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في المصارف عينة البحث
استند الباحث على التقارير المالية للمصارف عينة البحث والمنشورة على هيئة العراق للأوراق المالية لاستخراج القيمة الدفترية، كما استند الباحث على نشرات السوق لتحديد القيمة السوقية، إذ يعتمد المقياس لتحديد مستوى التحفظ المحاسبي على حاصل قسمة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية والذي تعكس نتائجه الجداول (3)،(4)،(5)،(6)،(7) للأعوام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 على الترتيب وكما مدرج طياً.

جدول (3) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2010

ت	المصارف	BVE	MVE	التحفظ	سياسة المصرف
1	المصرف التجاري	1.58	1.39	1.13	غير متحفظة
2	مصرف بغداد	1.89	1.79	0.66	متحفظة
3	مصرف الشرق الأوسط	1.27	1.10	1.16	غير متحفظة
4	مصرف الاستثمار العراقي	1.76	1.24	1.42	غير متحفظة
5	مصرف الاهلي العراقي	1.06	0.81	1.31	غير متحفظة
6	مصرف الائتمان العراقي	1.35	2.45	0.55	متحفظة
7	مصرف سومر	1.09	0.81	1.34	غير متحفظة
8	مصرف الخليج	1.12	0.90	1.24	غير متحفظة
9	مصرف الموصل	1.29	0.91	1.42	غير متحفظة
10	مصرف الاتحاد العراقي	1.21	0.90	1.35	غير متحفظة
11	مصرف كردستان الدولي	1.32	1.42	0.93	متحفظة
12	مصرف آشور	1.15	0.88	1.30	غير متحفظة
13	مصرف المنصور	1.13	1.40	0.81	متحفظة
14	المصرف المتحد	1.23	1.76	0.70	غير متحفظة

المصدر: من اعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه ان اعلى قيمة دفترية كانت لمصرف بغداد و اقل قيمة دفترية كانت للمصرف الأهلي العراقي بينما اعلى قيمة سوقية كانت من نصيب مصرف الائتمان العراقي و اقل قيمة سوقية كانت لمصرف سومر ومن هذا نجد ان نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحة بين (-0.55) 1.42) إذ اعلى نسبة كانت لمصرف الاستثمار العراقي ومصرف الموصل الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول والارباح والمصاريف والالتزامات أي اظهار الأصول والارباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي الى انخفاض القيم السوقية لأسهم المصرف وكذلك اقل نسبة كانت لمصرف الائتمان العراقي الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والارباح والمصاريف والالتزامات أي اظهار الأصول والارباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني اظهار الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل .

جدول (4) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2011

ت	المصارف	BVE	MVE	التحفظ	سياسة المصرف
1	المصرف التجاري	1.35	1.27	1.06	غير متحفظة
2	مصرف بغداد	1.84	3.48	0.53	متحفظة
3	مصرف الشرق الأوسط	1.38	1.92	0.72	متحفظة
4	مصرف الاستثمار العراقي	1.17	0.95	1.23	غير متحفظة
5	مصرف الاهلي العراقي	1.05	0.85	1.24	غير متحفظة
6	مصرف الائتمان العراقي	1.52	3.60	0.42	متحفظة
7	مصرف سومر	1.06	0.82	1.29	غير متحفظة
8	مصرف الخليج	2.09	1.01	2.07	غير متحفظة
9	مصرف الموصل	1.78	1.35	1.32	غير متحفظة
10	مصرف الاتحاد العراقي	1.29	1.05	1.23	غير متحفظة
11	مصرف كردستان الدولي	2.06	2.50	0.82	متحفظة
12	مصرف آشور	1.27	0.99	1.28	غير متحفظة
13	مصرف المنصور	1.09	1.29	0.85	متحفظة
14	المصرف المتحد	1.24	2.69	0.46	متحفظة

المصدر: من اعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه ان أعلى قيمة دفترية كانت لمصرف الخليج ومصرف كردستان واقل قيمة دفترية كانت للمصرف الأهلي العراقي بينما أعلى قيمة سوقية كانت من نصيب مصرف الائتمان العراقي واقل قيمة سوقية كانت لمصرف سومر ومن هذا نجد ان نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحة بين (0.42-2.07) اذ أعلى نسبة كانت لمصرف الخليج الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول والارباح والمصاريف والالتزامات أي اظهر الأصول والارباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي الى انخفاض القيم السوقية للاسهم المصرف وكذلك اقل نسبة كانت لمصرف الائتمان العراقي الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والارباح والمصاريف والالتزامات أي اظهر الأصول والارباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني اظهر الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل .

جدول (5) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2012

ت	المصارف	BVE	MVE	التحفظ	سياسة الشركة
1	المصرف التجاري	1.43	1.27	1.13	غير متحفظة
2	مصرف بغداد	1.84	1.80	1.02	غير متحفظة
3	مصرف الشرق الأوسط	1.25	1.46	0.86	متحفظة
4	مصرف الاستثمار العراقي	1.86	1.01	1.85	غير متحفظة
5	مصرف الاهلي العراقي	1.55	0.84	1.84	غير متحفظة
6	مصرف الائتمان العراقي	1.76	2.35	0.75	متحفظة
7	مصرف سومر	1.37	1.02	1.34	غير متحفظة
8	مصرف الخليج	1.45	1.09	1.33	غير متحفظة
9	مصرف الموصل	1.10	0.85	1.30	غير متحفظة
10	مصرف الاتحاد العراقي	1.20	1.03	1.17	غير متحفظة
11	مصرف كردستان الدولي	1.30	2.10	0.62	متحفظة
12	مصرف آشور	1.14	0.93	1.22	غير متحفظة
13	مصرف المنصور	1.06	1.23	0.86	متحفظة
14	المصرف المتحد	1.24	1.84	0.67	متحفظة

المصدر: من اعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه ان أعلى قيمة دفترية كانت لمصرف الاستثمار العراقي واقل قيمة دفترية كانت لمصرف المنصور بينما أعلى قيمة سوقية كانت من نصيب مصرف الائتمان العراقي واقل قيمة سوقية كانت للمصرف الأهلي العراقي ومن هذا نجد ان نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحة بين (0.62-1.85) اذ أعلى نسبة كانت لمصرف الاستثمار العراقي الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول والارباح والمصاريف والالتزامات أي اظهر الأصول والارباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي الى انخفاض القيم السوقية للاسهم المصرف وكذلك اقل نسبة كانت لمصرف كردستان الدولي الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول والارباح والمصاريف والالتزامات أي اظهر الأصول والارباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني اظهر الخسائر والالتزامات بأعلى قيم ممكنة والاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل .

جدول (6) القيمة الدفترية والقيمة السوقية ونسبة التحفظ وسياسة المصرف لسنة 2013

ت	المصارف	BVE	MVE	التحفظ	سياسة الشركة
1	المصرف التجاري	1.31	0.92	1.42	غير متحفظة
2	مصرف بغداد	1.66	2.06	0.81	متحفظة
3	مصرف الشرق الأوسط	1.35	1.60	0.84	متحفظة
4	مصرف الاستثمار العراقي	1.20	0.97	1.24	غير متحفظة
5	مصرف الاهلي العراقي	1.11	0.82	1.35	غير متحفظة
6	مصرف الائتمان العراقي	1.31	2.41	0.55	متحفظة
7	مصرف سومر	1.05	1.00	1.05	غير متحفظة
8	مصرف الخليج	1.22	1.15	1.06	غير متحفظة
9	مصرف الموصل	1.29	0.87	1.49	غير متحفظة
10	مصرف الاتحاد العراقي	1.42	1.35	1.05	غير متحفظة

11	مصرف كردستان الدولي	1.42	2.25	0.63	متحفظة
12	مصرف آشور	1.10	0.74	1.49	غير متحفظة
13	مصرف المنصور	1.12	1.74	0.64	متحفظة
14	المصرف المتحد	1.13	1.18	0.96	متحفظة

المصدر: من اعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه ان اعلى قيمة دفترية كانت لمصرف بغداد و اقل قيمة دفترية كانت لمصرف سومر بينما اعلى قيمة سوقية كانت من نصيب مصرف الائتمان العراقي و اقل قيمة سوقية كانت لمصرف آشور ومن هذا نجد ان نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحة بين (0.55-1.49) اذ اعلى نسبة كانت لمصرف الموصل و مصرف آشور الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول و الارباح و المصاريف و الالتزامات أي اظهر الأصول و الارباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي الى انخفاض القيم السوقية لاسهم المصرف وكذلك اقل نسبة كانت لمصرف الائتمان العراقي الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول و الارباح و المصاريف و الالتزامات أي اظهر الأصول و الارباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني اظهر الخسائر و الالتزامات بأعلى قيم ممكنة و الاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل.

جدول (7) القيمة الدفترية و القيمة السوقية و نسبة التحفظ و سياسة المصرف لسنة 2014

ت	المصارف	BVE	MVE	التحفظ	سياسة الشركة
1	المصرف التجاري	1.14	0.66	1.72	غير متحفظة
2	مصرف بغداد	1.17	1.55	0.75	متحفظة
3	مصرف الشرق الأوسط	1.23	0.60	2.05	غير متحفظة
4	مصرف الاستثمار العراقي	1.13	1.00	1.13	غير متحفظة
5	مصرف الاهلي العراقي	1.05	0.90	1.17	غير متحفظة
6	مصرف الائتمان العراقي	1.16	1.05	1.11	غير متحفظة
7	مصرف سومر	1.04	1.00	1.04	غير متحفظة
8	مصرف الخليج	1.15	0.90	1.28	غير متحفظة
9	مصرف الموصل	1.30	0.73	1.78	غير متحفظة
10	مصرف الاتحاد العراقي	1.08	0.93	1.16	غير متحفظة
11	مصرف كردستان الدولي	1.16	1.90	0.61	متحفظة
12	مصرف آشور	1.08	0.93	1.16	غير متحفظة
13	مصرف المنصور	1.13	0.84	1.34	غير متحفظة
14	المصرف المتحد	1.06	0.71	1.49	غير متحفظة

المصدر: من اعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه ان اعلى قيمة دفترية كانت لمصرف الموصل و اقل قيمة دفترية كانت لمصرف سومر بينما اعلى قيمة سوقية كانت من نصيب مصرف كردستان الدولي و اقل قيمة سوقية كانت للمصرف التجاري ومن هذا نجد ان نسب التحفظ المحاسبي كان متراوحة بين (0.61-2.05) اذ اعلى نسبة كانت لمصرف الشرق الأوسط الذي كان يتبع سياسة غير متحفظة في ما يتعلق بالأصول و الارباح و المصاريف و الالتزامات أي اظهر الأصول و الارباح بأعلى قيم ممكنة لكي تؤدي الى انخفاض القيم السوقية لاسهم المصرف وكذلك اقل نسبة كانت لمصرف كردستان الدولي الذي كان يتبع سياسة متحفظة في ما يتعلق بالأصول و الارباح و المصاريف و الالتزامات أي اظهر الأصول و الارباح بأقل قيم ممكنة هذا يعني اظهر الخسائر و الالتزامات بأعلى قيم ممكنة و الاحتياط لها في حال حدوثها في المستقبل، ومن الجداول (3) الى (7) نصل الى تباين مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في المصارف عينة البحث مما يشير الى قبول الفرضية الأولى للبحث والتي تنص على " تمارس المصارف عينة البحث التحفظ المحاسبي بشكل متباين " .

ثانياً: قياس أداء المصارف العراقية عينة البحث الآتية.

استند الباحث على التقارير المالية للمصارف عينة البحث و المنشورة في هيئة العراق للأوراق المالية لاستخراج معطيات معادلة (Tobin's Q) والذي يعكس نتائجه الجدول (8) للأعوام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 على الترتيب و كما مدرج طياً.

جدول (8) تقييم الأداء المصارف عينة البحث باستعمال مقياس (Tobin's Q)

ت	المصارف	تقييم الأداء				
		2014	2013	2012	2011	2010
1	المصرف التجاري	1.37	1.42	1.44	1.61	1.42
2	مصرف بغداد	0.24	0.24	1.19	0.34	1.56
3	مصرف الشرق الأوسط	1.36	0.42	0.44	0.39	1.23
4	مصرف الاستثمار العراقي	1.48	1.32	1.22	1.33	1.29
5	مصرف الاهلي العراقي	1.39	1.25	1.27	1.47	1.41
6	مصرف الائتمان العراقي	1.42	0.60	0.42	0.81	0.41
7	مصرف سومر	1.64	1.66	1.50	1.54	1.53
8	مصرف الخليج	1.39	1.42	1.32	1.23	1.71
9	مصرف الموصل	1.44	1.32	1.38	1.29	1.29
10	مصرف الاتحاد العراقي	1.36	1.45	1.19	1.42	1.51
11	مصرف كردستان الدولي	0.76	0.66	0.65	0.46	0.33
12	مصرف آشور	1.60	1.50	1.59	1.47	1.47
13	مصرف المنصور	1.93	0.56	0.73	0.50	0.63
14	المصرف المتحد	1.45	0.54	0.72	0.84	1.53

المصدر: من اعداد الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه ان مصرف الخليج كان اعلى أداءً خلال سنة 2010 وذلك لان نسبة Tobin's q كانت 1.71 أي اكبر من الواحد الصحيح وهذا يعود الى ان مصادر التمويل قصيرة الاجل اكبر من الأصول قصيرة الاجل بينما كان مصرف الشرق الأوسط اقل أداءً خلال سنة 2010 إذ بلغت نسبة Tobin's q 0.33 أي اقل من الواحد الصحيح ويعود هذا الى ان الأصول قصيرة الاجل كانت اكبر من مصادر التمويل قصيرة الاجل ، وفي سنة 2011 كان اعلى أداءً للمصرف التجاري إذ حقق نسبة Tobin's q 1.61 أي اكبر من الواحد الصحيح وهذا يعود الى ان مصادر التمويل قصيرة الاجل اشرت ارتفاعاً عن الأصول قصيرة الاجل بينما كان مصرف بغداد اقل أداءً خلال سنة 2011 إذ بلغت نسبة Tobin's q 0.34 أي اقل من الواحد الصحيح ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع الأصول قصيرة الاجل على مصادر التمويل قصيرة الاجل، أما سنة 2012 فان مصرف آشور اشر ارتفاعاً اكبر في أداء وذلك لان نسبة Tobin's q كانت 1.59 أي اكبر من الواحد الصحيح وهذا يعود الى ان مصادر التمويل قصيرة الاجل ارتفعت عن الأصول قصيرة الاجل بينما كان مصرف الائتمان الاقل أداءً خلال سنة 2012 إذ بلغت نسبة Tobin's q 0.33 أي اقل من الواحد الصحيح ويعود هذا لارتفاع الأصول قصيرة الاجل عن من مصادر التمويل قصيرة الاجل، كما اشر مصرف سومر في سنة 2013 ارتفاعاً في الأداء وذلك لان نسبة Tobin's q كانت 1.66 أي اكبر من الواحد الصحيح وهذا يعود الى ان مصادر التمويل قصيرة الاجل ارتفعت عن الأصول قصيرة الاجل بينما كان مصرف بغداد الاقل أداءً خلال سنة 2013 إذ بلغت نسبة Tobin's q 0.24 أي اقل من الواحد الصحيح ويعود هذا لارتفاع الأصول قصيرة الاجل عن مصادر التمويل قصيرة الاجل، أخيراً فان مصرف المنصور اشر ارتفاعاً في الأداء خلال عام 2014 وذلك لان نسبة Tobin's q بلغت 1.93 أي اكبر من الواحد الصحيح بسبب ارتفاع مصادر التمويل قصيرة الاجل عن الأصول قصيرة الاجل بينما كان مصرف بغداد الاقل أداءً خلال عام 2014 إذ بلغت نسبة Tobin's q 0.24 أي اقل من الواحد الصحيح ويعود هذا لارتفاع الأصول قصيرة الاجل عن مصادر التمويل قصيرة الاجل، وعليه يمكن قبول الفرضية الثانية التي تنص على "قدرة مقياس (Tobin's q) على تقييم أداء المصارف عينة البحث.

ثالثاً: اختبار وتحليل العلاقة بين ممارسات التحفظ المحاسبي وتقييم الأداء للمصارف عينة البحث. لغرض اجراء الاختبارات الإحصائية الخاصة بالفرضية الثالثة للبحث تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي spss والجدول الاتي يبين الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث . جدول (9) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
التحفظ المحاسبي	70	.420	2.07	1.30100	.965735
تقييم الأداء	70	.240	1.930	.48957	.254606
Valid N (listwise)	70				

نلاحظ من الجدول أعلاه ان عدد المشاهدات هو 70 مشاهدة وان اعلى قيمة للتحفظ المحاسبي هي 2.07 ولتقييم الأداء كانت 1.930 بينما كانت اقل قيمة للتحفظ المحاسبي 0.420 ولتقييم الأداء 0.240 . من ذلك يتضح ضرورة استعمال تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الثالثة ويتم ذلك من خلال حزمة التحليل الاحصائي spss الذي يوضح في الجدول (10)

ث. نتائج تحليل الانحدار واختبار الفرضية الثالثة للبحث
جدول (10) يوضح ملخص إنموذج اختبار الفرضية الثالثة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.616 ^a	.379	.370	.202075

a. Predictors: (Constant), المحاسبي التحفظ

يبين الجدول (10) ان قيمة معامل الارتباط الثاني (R) بين المتغيرين هو 0.616، بينما معامل التحديد (R square) يبلغ 0.379 هذا يعني ان 37.9% من التغير في المتغير التابع (تقييم الأداء) يعود الى التغير في المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والباقي يعود الى عوامل أخرى إذ ان هناك اثر واضح

جدول (11) يوضح تحليل التباين للفرضية الثالثة

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.696	1	1.696	41.537	.000 ^a
	Residual	2.777	68	.041		
	Total	4.473	69			

a. Predictors: (Constant), المحاسبي التحفظ

b. Dependent Variable: الأداء تقييم

وبين جدول (11) ان مستوى الدلالة المعنوية بلغ 0.000 وهو اصغر من المستوى المحدد والمقبول والبالغ 0.05 مما يشير الى وجود علاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة F المحسوبة 41.537 وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة 4.01، وهذا يعني قبول الفرضية الثالثة لثبوت الأثر احصائيا والتي تنص " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين التحفظ المحاسبي وتقييم الأداء لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

جدول (12) يوضح معاملات دالة خط الانحدار للفرضية الثالثة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.278	.041		6.837	.000
	التحفظ المحاسبي	.162	.025	.616	6.445	.000

a. Dependent Variable: تقييم الأداء

كما بين جدول (12) ان معادلة خط الانحدار كانت بين المتغيرين كالآتي:

$$\text{تقييم الأداء} = 0.278 + 0.162 (\text{التحفظ المحاسبي})$$

وتمثل هذه المعادلة معالم العلاقة بين المتغيران المتغير التابع وهو تقييم الأداء والمتغير المستقل وهو التحفظ المحاسبي بواسطة المعامل (B).

المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

يمكن تلخيص أهم النتائج والاستنتاجات بما يأتي :

1. تتعدد الطرائق المستعملة كأساس لتحديد مستوى التحفظ المحاسبي الذي تمارسه الشركات ويُعدّ مقياس القيمة الدفترية للقيمة السوقية من المقاييس الأكثر ملاءمة للتطبيق من قبل مختلف الأطراف ذات المصالح لأنه يستند على معاملات متاحة لدى كافة الأطراف على موقع هيئة الأوراق المالية ونشرات تداول أسعار الأسهم المتاحة على موقع سوق العراق للأوراق المالية.
2. وجود تباين بين المصارف عينة البحث في ممارسات التحفظ المحاسبي استناداً لمقياس القيمة الدفترية الى القيمة السوقية، إذ اشارت النتائج الى ممارسة بعض المصارف للتحفظ المحاسبي في الوقت الذي لم يكن للبعض الاخر ممارسات لسياسات متحفظة بدرجة كافية.
3. هناك عدة مقاييس يمكن الاسترشاد بها لتقييم أداء الشركات ذلك يستدعي الحاجة لاختبار مدى وملاءمتها للبيئة العراقية، وقد اثبتت النتائج ملاءمة مقياس (Tobin's q) لتقييم أداء المصارف في البيئة المحلية.
4. اكدت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين كل من مستوى التحفظ المحاسبي وتقييم أداء المصارف عينة البحث.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل اليها يوصي الباحث بما يأتي:

1. قيام إدارة سوق العراق بالزام الشركات المدرجة أسهمها فيه على اتباع ممارسات محاسبية متحفظة مع الإفصاح عن تلك الممارسات في تقاريرها المالية واعتبار ذلك شرطاً مهماً لإدراج أسهمها في السوق أو الاستمرار في الإدراج لان من شأن ذلك ان يعزز من قدرة تلك التقارير على تقييم أداء الشركات وترشيد قرارات الأطراف ذات المصالح.
2. على المصارف التي تتبع ممارسات متحفظة عدم التخلي عن تطبيق تلك الممارسات مع السعي لتحقيق موازنة بين ارتفاع القيمة السوقية والقيمة الدفترية، اذ ان ارتفاع القيمة السوقية يعني تقييم أداء المصرف بشكل إيجابي ويعكس كفاءة أداء، اما ارتفاع القيمة الدفترية فيعني زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي مما يتطلب التطبيق بما يوفر معلومات اكثر ملاءمة لاتخاذ القرار ويزيد من قيمة المصرف.
3. زيادة اهتمام إدارة المصارف بتقييم ادائها واتباع مقاييس علمية رصينة اثبتت الدراسات قدرتها على التطبيق في البيئة المحلية وإعطاء نتائج سليمة واعتبارها جزءاً مهماً في متابعة ادائها.
4. اجراء المزيد من البحوث المحاسبية في هذا المجال وفي مجال التحفظ المحاسبي والتي يمكن ان تشكل اساساً لبحوث مستقبلية منها:
 - أ. التحفظ المحاسبي ودوره في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.
 - ب. العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي.
 - ت. اثر التحفظ المحاسبي في تقييم أداء الشركات - دراسة مقارنة لقطاعات اقتصادية متعددة.
 - ث. اثر التحفظ المحاسبي في تقييم أداء الشركات باستعمال مقاييس أخرى للتحفظ المحاسبي ولتقييم الأداء.

المصادر العربية والأجنبية

أولاً: المصادر العربية

أ. التقارير الرسمية:

1. التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة.
2. التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية .

ب. الكتب العربية

1. الجبوري، أ.د. نصيف جاسم، أ.د سرور، منال جبار، م. فرح، مشتاق كامل " المحاسبة الإدارية " الطبعة الأولى، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2012.

2. الزبيدي، حمزة محمود، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، عمان، 2004.
3. الكرخي، فؤاد مجيد، "تقويم الأداء باستخدام النسب المالية" الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
4. الكرخي، فؤاد مجيد، "تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية" الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
5. الموسوي، سنان "إدارة الموارد البشرية وتأثير العولمة عليها" الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- ت. الدوريات والرسائل الجامعية
 1. إقبال، عمر، القضاة، مامون "اثر الازمة المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية" مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 28 العدد 4، 2014.
 2. الجبوري، انمار محسن حميد، "ممارسة الشركات المساهمة للتحفظ المحاسبي وانعكاسها على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014.
 3. حمدان، علام "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة الأردنية" مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 38 العدد 2، 2011.
 4. حمدان، علام "العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية: دليل من الأردن" المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 8 العدد 1، 2012.
 5. حمدان، علام، "التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية" دراسة مقبولة للنشر: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2010.
 6. سويبي، هوارى "دراسة تحليله لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق قيمة" مجلة الباحث، العدد 7، 2010.
 7. شتيوي، ايمن احمد، "تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية"، مجلة الإدارة العامة، العدد الرابع، سبتمبر، 2010.
 8. عبد الرحيم، علي، العادلي، يوسف "مقال حول اساسيات التكاليف والمحاسبة الإدارية" جامعة الكويت، 1990.
 9. علي، فاضل "مقال حول التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء" الموقع الالكتروني للأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك (2006) <http://www.ao-academy.org>.
 10. عمار، بن مالك "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء: دراسة حالة شركة اسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010" رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبير، جامعة منتوري قسنطينة، الجمهورية الجزائرية، 2011.
 11. القاضي، حسين، حمدان، مأمون "نظرية المحاسبة" (منشورات جامعة دمشق)، 2004.
 12. كندوري، عمار محمد، "إطار مقترح للحد من استخدام مرونة المعايير المحاسبية الدولية في ممارسات إدارة الأرباح" أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012.
 13. المحسن، د. محمد عبد الزهرة، م.م. عمران، ساجد مهدي، د. عبد علي، راند سليم "إيجاد معادلة لتقييم الأداء في شركات وزارة الإسكان والتعمير" مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد 28، العدد 11، 2010.
 14. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، "أثر هيكلية الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية" المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، 2014.
 15. يوسف، علي "أثر محددات هيكل المنشأة في تحفظ التقارير المالية: دراسة تطبيقية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

BOOKS:

- 1- Horngren, Charles,T, Srikant M,Datar, George,Foster, "Cost Accounting A Managerial Emphasis" 10 th Edition ,2009.

- 2- Kam, V. "Accounting Theory" 2 th Edition, John Wiley sons (1990).
- journals and theses:**
- 1- Allam , H.,Mohammed . A. And , Mahmud , A ., " **Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statemet**" International Business Research , (Vol. 4, No 3.) 2011 .
 - 2- Ball , R ; Robin , A and Wu , J " **Incentives Versus Standards: Propertie of Accounting Income in Four East Asian Countries "** , *Journal of Accounting and Economics* , vol.36 , pp.235-270,2003 .
 - 3- Ball, R. & Shivakumar, L. "**Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness**". *Journal of Accounting and Economics*, vol.39, No.1, pp.83-128(2005).
 - 4- Basu , "**The Conservatism Principle and Asymmetric Timeliness of Earnings "** , *Journal of Accounting & Economics* , Vol . 24, Iss . 1 , Dec , pp .3-37: 1997 .
 - 5- Beaver , W and Ryan , S " **Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling "** , *Review of Accounting Studies* , vol.10, pp.269-309 ,2005.
 - 6- Chen K.C and J. Lee, "**Accounting measures of business performance and Tobin's Q theory**", *Journal of Accounting Auditing and Finance*, 10. 1995.
 - 7- Chung, H. & Pruitt, W. "**A Simple Approximation of Tobin's q**". *Financial Management Association*. Vol.23, No. 3. (1994).
 - 8- Givoly, D., & Hayn, C. "**The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?**" *Journal of Accounting and Economics*, 29, 287-320(2000).
 - 9- Hamdan, A. "**The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain**". *International Journal of Business and Management*, 6(7), 10-21(2011).
 - 10- Khatab H., Masood, M., Zaman, K., Saleem, S., Saeed, B. "**Corporate Governance and Firm Performance, Acase Study of Karachi Stock Market**" *International Journal of Trade, Economics and Finance*, vol 2 february, 2011.
 - 11- LaFond , R and Watts , R " **The Information Role of Conservatism "** , *The Accounting Review* , vol.83 , 2008 , pp.447-478.
 - 12- Obeidat, M. "**The effect of conservatism on the relevance and reliability of accounting information**" A doctor Degree Thesis, Amman Arab University(2003).
 - 13- Penman , S and Zhang , X " **Accounting Conservatism , the Quality of Earnings , and Stock Returns , The Accounting Review** , vol.77 , pp.237-264,2002 .
 - 14- Pope, P. & Walker, M. "**Ex-ante and ex-post accounting conservatism, asset recognition and asymmetric earnings timeliness**". working paper, Lancaster University/University of Manchester(2003).
 - 15- Roslind , 2009, "**The Relationship Between Corporate Governance and Conservatism "** , www.proquest.umi.com.
 - 16- Ryan, S. "**Identifying conditional conservatism. European Accounting Review**", 15(4), 511-525 (2006).
 - 17- Tobin J., "**A general equilibrium approach to monetary theory**", *Journal of money, credit and banking*, 1,1969.
 - 18- Topin J. &, Brainard, William. "**Financial Intermediaries and the Effectiveness of Monetary Controls**", *American Economic Review*. Vol.53, No.2,(1963).
 - 19- Watts,R., " **Coservatism in Accounting part 11: " Evidence and research opprtunities**", *Accounting Horizons* , (17,4); 287-301,2003b.